S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/25/Add.35
17 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

إضافة

عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يقدم الأمين العام البيان الموجز التالي:

ترد قائمة البنود المعروضة على مجلس الأمن في الوثائق S/1999/25 **المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.2 **المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.5 **المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.11 **المؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.17 **المؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.22 **المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و** S/1999/25/Add.29 **المؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.**

وكذلك، خلال الأسبوع المنتهي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن البند التالي:

الحالة في تيمور الشرقية[1] **(انظر** S/11593/Add.50 **و 51؛ و** S/11935/Add.15 **و 16؛ و** S/1999/25/Add.17 **و 22، و 25، و 30، و 33، و 34)**

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٤٠٤٣، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضا عليه رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/955) **ورسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن** (S/1999/961)**. وقد علقت الجلسة مرة واحدة واستؤنفت مرة واحدة.**

---

(١) اعتبارا من الجلسة ٤٠٤١، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تم تنقيح صياغة البند المعنون "الحالة في تيمور" لتصبح "الحالة في تيمور الشرقية".

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي اسبانيا، استراليا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرتغال، بيلاروس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، سنغافورة، السودان، السويد، شيلي، العراق، غينيا - بيساو، الفلبين، فنلندا، فييت نام، كمبوديا، كوبا، مصر، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، اليونان، بناء على طلبهم، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت.

وقد علقت الجلسة.

وعند استئناف الجلسة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي بلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ والنمسا والهند، بناء على طلبهم، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت.

- - - - -